المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد الثامن (العدد السادس عشر، يوليو 2023)

الأدوار غير التقليدية للبرلمانات المعاصرة ومستجدات الواقع [1]

كريم السيد أحمد عبد الرازق
أستاذ العلوم السياسية المساعد
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
جامعة الإسكندرية
karim.elsayed@alexu.edu.eg

[1] تم تقديم البحث في 2023/2/21، وتم قبوله للنشر في 2023/6/17.

الملخص

خضعت اختصاصات وصلاحيات البرلمانات التقليدية للدراسة الأكاديمية المستفيضة، غير أن الأدوار غير التقليدية والممارسات المستجدة للبرلمانات لم تحظ بالاهتمام البحثي ذاته، على نحو أفضى إلى حالة من ضآلة التراكم العلمي والمعرفي، ومحدودية الأطر النظرية والمناهج التي تساعد في تحليل وتقييم أدائها.

وعليه تدور مشكلة البحث حول رصد إلى أي مدى استطاعت البرلمانات ترسيخ أدوار غير تقليدية لها، مع محاولة التأصيل النظري لهذه الأدوار.

وتوصلت الدراسة إلى أن التطور في أداء البرلمانات وأدوارها، أصبح أمراً بالغ الأهمية في ظل الظروف الموضوعية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، حيث يساهم في عملية التفاعل مع السياق المجتمعي، من خلال كونه عملية تأثير وتأثر ثلاثية الأبعاد، يتمثل بعدها الأول في زيادة القبول المجتمعي لأدوار غير تقليدية للبرلمانات، والثاني تعزيز الثقة بالبرلمانات، والثالث تعبير المجتمع عن حاجته إلى هذه الأدوار غير التقليدية.

وقدمت الدراسة خطة عمل مقترحة لتعاطي البرلمانات المعاصرة مع هذه الأدوار الجديدة، بدايةً من بناء آليات التكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مروراً بالتطور المؤسسي للبرلمانات وأدواتها، خاصة تمكين الأعضاء وتحديث الأمانات العامة، مع تطويع التطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي في تعزيز الأداء البرلماني، ووصولاً إلى التشبيك مع الجامعات والمؤسسات العلمية ومنظمات المجتمع المدني.

الكلمات المفتاحية: الأدوار غير التقليدية– الدبلوماسية البرلمانية– الدبلوماسية الوقائية

ABSTRACT

The unconventional roles of contemporary parliaments and developments in reality

Studying the mandates and powers of traditional parliaments is relatively straightforward, given the entrenched nature of these roles and their academic scrutiny. However, unconventional roles pose a daunting challenge due to the prominence and diversity of parliamentary practices, the abundance of information about them on one hand, and the scarcity of scholarly

accumulation and knowledge, as well as the limited theoretical frameworks and methodologies that help analyze and evaluate their performance on the other.

The problem of the study lies in monitoring to what extent parliaments have been able to establish unconventional roles for themselves and in seeking theoretical grounding for these roles. The study concludes that the evolution in the performance and roles of parliaments acts as a facilitating factor under the objective political, economic, cultural, and social conditions. It contributes to the process of interaction with the societal context, as it is a three-dimensional process of influence and interaction. The first dimension is increasing societal acceptance of the unconventional roles of parliaments, the second is enhancing confidence in parliaments, and the third is expressing society's need for these unconventional roles.

The study proposes a suggested action plan for contemporary parliaments to deal with these new roles, starting with building mechanisms for integration between the legislative and executive branches, progressing through institutional development of parliaments and their tools, especially empowering members and updating public mandates, while harnessing technological advancement and artificial intelligence to enhance parliamentary performance, and finally, networking with universities, scientific institutions, and civil society organizations.

Key Words: Contemporary Parliaments - Unconventional Roles- parliamentary Diplomacy.

مقدمة

أرست نظرية الفصل بين السلطات مبدأ التوازن وتحديد الاختصاصات الوظيفية لكل سلطة، خاصة في ضوء تباينها من حيث طبيعتها واختصاصاتها وأدوارها، والتي تمارسها في إطار من الاستقلالية عن الأخرى (موريس، 2004، ص 111). ويلاحظ تعدد وتنامي أدوار البرلمانات المعاصرة في ظل التطور الإنساني؛ وذلك باعتبارها سلطة سياسية متعددة الوظائف (Multi-Functions). فلقد تنوعت اتجاهات دراسة البرلمانات مع تطور المدارس الفكرية، فأضافت المدرسة السلوكية اتجاهاً لا تحظى فيه دراسة البرلمانات بمكانتها التقليدية وحسب، وإنما بالتركيز على السلوك كأحد المستويات الجزئية، وتأثير العوامل المختلفة على أدائها وكيفية تطويع أدواتها وصلاحياتها.

ومع تراجع المناهج التقليدية لدراسة البرلمانات، وصعود المنهج التجريبي بأدواته المتعددة، وبروز الاقترابات النظرية مثل النسق والوظيفة والنخبة وغيرها، ساهم ذلك في تطور الدراسات البرلمانية. (Isaak, 1994, 3-12)، وشهدت اتجاهين، أحدهما يري زيادة الإهمال والتجاهل لدراسة البرلمانات، وترسيخ ضعف أو انحسار سلطة البرلمانات (Decline of Parliaments)، والاتجاه الآخر يرى ضرورة تجاوز الجوانب القانونية والتنظيمية لدراسة المؤسسات، لأنها تعرقل تطور علم السياسة، وسعى هذا الاتجاه إلى الإسهام في "بناء علم سياسة حقيقي" (A True Political science) مما ساهم في تغير واضح، فلم يعد الاهتمام بدراسة الدساتير والمؤسسات، وإنما تم تناول مجالات جديدة مثل أدوات الدبلوماسية البرلمانية ومجالاتها، والثقافة السياسية والحوار بين الثقافات والحضارات والأديان" (Baaklini, Denoeux and Springborg, 1996, 25-36). فإلى جانب الوظائف التقليدية للبرلمانات المتمثلة في التشريع والرقابة والوظائف المالية والسياسية، برزت أدوار غير تقليدية وجديدة، بدأت من تنوع وسائل وأدوات وأشكال الدبلوماسية البرلمانية.

فعلى سبيل المثال، زاد الاتجاه لدراسة القضايا الجديدة في العمل البرلماني، وتوضح، على سبيل المثال، موضوعات المؤتمرات والندوات السنوية التي تعقدها الجمعية الدولية للعلوم السياسية (IPSA)، والتي قامت بتأسيس لجنة تضم نخبة من الباحثين المتخصصين في الدراسات التشريعية (Research Committee of Legislative Specialists- RCLS)، ومن أهم هذه الموضوعات:

- "البرلمانات والتحول الرقمي" (World Legislators in a Changing Digital)
- البرلمانات في عصر الأزمات، والأزمات داخل البرلمانات (Parliaments in Crises – Crises in Parliaments)
- البرلمانات في عالم متغير من الأزمات (Legislatures in a Changing World of Crises)
- "البرلمانات كوكلاء للتغيير" (Parliaments as Agents and Subjects of Change)،
- "البرلمانات والذكاء الاصطناعي" (Parliaments and Artificial Intelligence)

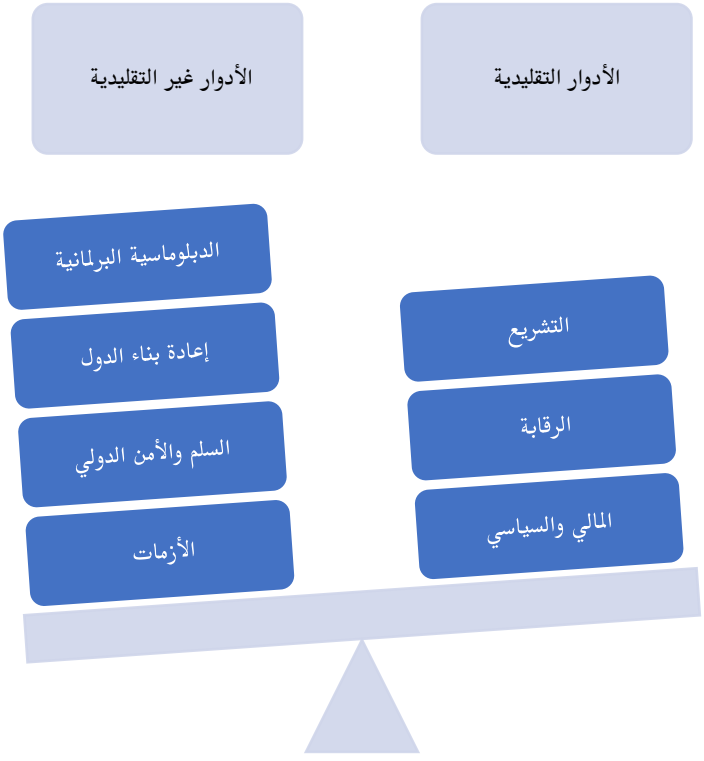

إذا كانت دراسة اختصاصات وصلاحيات البرلمانات التقليدية، أمراً يسيراً، نظراً لترسخ هذه الأدوار وخضوعها للدراسة الأكاديمية والعلمية واستعراض التجارب المقارنة في ممارستها، إلا أن الأدوار غير التقليدية للبرلمانات المعاصرة لم تحظ بالاهتمام ذاته، برغم تعاظم أهمية البرلمانات في الأوساط الشعبية وتنوع ممارساتها سواء على المستويات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، ووفرة المعلومات عنها، وعليه فإن ثمة حالة من ضآلة التراكم العلمي والمعرفي ومحدودية الأطر النظرية والمناهج والاقترابات التي تساعد في تحليل وتقييم أداء البرلمانات.

وبالتالي فإن دراسة الأدوار غير التقليدية للبرلمانات المعاصرة هي الأصعب، لكنها الأهم في نفس الوقت، وذلك بالنظر إلى حداثة تجارب وممارسات هذه الأدوار والصلاحيات من ناحية، وشيوعها وانتشارها من ناحية أخرى، وظهور اتجاهات لتعزيز القدرات البرلمانية للتعاطي معها من ناحية ثالثة. (عبد الرازق، 2020، ص 13).

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة في رصد إلى أي مدى استطاعت البرلمانات المعاصرة ترسيخ أدوار غير تقليدية لها، والسعي إلى التأصيل النظري لهذه الأدوار، وعليه فهي تتمحور حول تساؤل رئيسي قوامه: ما طبيعة الأدوار غير التقليدية للبرلمانات؟ وكيف استجابت في تطورها لمستجدات الواقع العالمي؟

ويستتبع هذا الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما محددات الإطار الدستوري والقانوني للأدوار غير التقليدية للبرلمانات؟
- ✓ ما الأدوار غير التقليدية والجديدة للبرلمانات المعاصرة؟
- ✓ كيف تغيرت وازدادت أدوار الدبلوماسية البرلمانية متعددة الأطراف من خلال البرلمانات الإقليمية والقارية والاتحادات البرلمانية؟
- ✓ ما متطلبات التعاطي البرلماني مع الأدوار غير التقليدية؟، وما العناصر التي يمكن أن نضمنها خطة عمل برلمانية في هذا السياق؟

أهداف البحث

تسعي الدراسة إلى البناء على المحاولات المختلفة لاستعراض بعض الأدوار الجديدة للبرلمانات المعاصرة، واتجاه الدول إلى ترسيخ هذه الأدوار عبر تعديلات دساتيرها، ومراجعة بعض النماذج والتجارب من الممارسات الجيدة لتطبيق بعض الأدوار غير التقليدية للبرلمانات، وتتثمل أهداف الدراسة في:

1) محاولة ترسيخ دراسة الأدوار غير التقليدية التي استحدثتها التجارب المعاصرة في تناول الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والإنسانية والأمنية، باعتبارها مؤسسات سياسية وتمثيلية للمجتمعات.
2) محاولة رصد وتجميع للأدوار غير التقليدية للبرلمانات، وتطور آلياتها وأدوات التطبيق في التجارب المعاصرة.
3) التعرف على التحديات والعقبات التي تواجه تطبيق الأدوار غير التقليدية للبرلمانات المعاصرة، ومحاولة وضع الآليات المناسبة لتجاوزها.

4) محاولة تجاوز سقف الدراسات التي تتناول البرلمانات المعاصرة، من خلال دراسة مدى قدرتها على استيعاب وتطبيق أدوار جديدة لم يتم استعراضها من خلال النظريات الموروثة لدراسة البرلمانات.

5) وضع إطار مقترح لكيفية تعامل البرلمانات المعاصرة مع الأدوار غير التقليدية، واحتياجاتها ومتطلبات التعاطي معها.

الإطار المفاهيمي

تفرق الدراسة بين ثلاثة مصطلحات رئيسة، وهي: الصلاحية (Power)، والدور (Role)، والوظيفة (Function):

فتُعرَف الصلاحية (Power) لغةً بأنها "الاتساق في العمل وحسن التهيؤ له" (أنيس، 2004، ص 520)، ويُقصَد بها "الحق المشروع الذي يخول إصدار الأوامر واتخاذ القرارات في حدود السلطة الممنوحة دستورياً وقانونياً" (المغربي، 2018، ص 91). وجدير بالذكر بأن الدساتير واللوائح أو الأنظمة الداخلية للبرلمانات والقوانين المنظمة لعمل البرلمانات هي الإطار الذي يحدد الصلاحيات والأدوار للبرلمانات المعاصرة، ونجد أن هناك "مسكوتاً عنه" بالإطار القانوني، وهو ليس بالضرورة محظوراً القيام به، ولكن يخضع للمواءمة والشرعية على مستوي المجتمعات ثم على المستوى الدولي.

أما الدور (Role)، فيعرفه علم الاجتماع بأنه "نموذج منظم للسلوك، ينطوي على الالتزام، فكل دور له صلة بأدوار أخرى، ويُرتب التزاماً على السلوك" (نعيم، 2006، ص 32)، ويرى (جابريل ألموند) أن "الدور أكثر احتواءً وشمولاً في النظم أو التنظيميات، ويتضمن الوظائف الرسمية والوظائف غير الرسمية" (أبو زيد، 2006، ص 168)، ويسمح تعريف الدور بالتنوع في إطار عمل البرلمانات وترسيخ بعض الأدوار غير التقليدية، وخاصةً التي تنشأ نتيجة الاحتياج المجتمعي وتلقى القبول والشرعية، وهذا ما أكدته الممارسات خاصة في منع نشوب النزاعات الداخلية مثل تجارب كينيا، ومالي، زيمبابوي، سيراليون. (جلسة الاستماع البرلمانية بالأمم المتحدة– 2012).

أما الوظيفة (Function)، فتُعرَف بأنها "مجموعة الأعمال أو المهام موزعة على الهيكل التنظيمي ويؤدي تنفيذها إلى تحقيق أهداف المنظمة وغايتها"، كما أنها "مجموعة من المسؤوليات والواجبات لها نمط وظيفي واضح" (المبيضين، 2013، ص 49)، ونظراً للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تأثرت البرلمانات وحاولت ممارسة أدوار غير تقليدية أو وظائف

مستحدثة، تمتد لغير الوظائف التقليدية المتمثلة في التشريع والرقابة والأمور المالية، وذلك بهدف التأثير في المجالات الجديدة؛ تلبيةً لتوقعات المواطنين والمجتمعات، وتكون شرعيتها مستمدة من روح الدستور والقانون.

منهج وأدوات البحث

انطلاقاً من إشكالية الدراسة، والسعي إلى التأصيل النظري والعملي للأدوار غير التقليدية للبرلمانات، فقد تم الاعتماد على التكامل المنهجي، والاستفادة من:

1- المنهج القانوني، للتأصيل للأدوار غير التقليدية للبرلمانات، وإلى أي مدى تتوافق مع الصلاحيات والاختصاصات الدستورية الممنوحة للبرلمانات.

2- المنهج الوصفي، للمعاونة في التأصيل والتوصيف الدقيق للأدوار غير التقليدية للبرلمانات، بغرض أن تكون الإضافة رصينة، والإلمام بالأبعاد المختلفة للموضوعات والأدوار الجديدة وغير التقليدية، كما استفاد الباحث من الملاحظة والمعايشة لبعض التجارب والأدوار غير التقليدية للبرلمانات، مما يسر في التوصيف الدقيق للحالة واستخلاص تحدياتها، والمطلوب لتعزيز أدوار البرلمانات في المجالات الجديدة وغير التقليدية للبرلمانات المعاصرة.

3- المنهج البنائي الوظيفي، من خلال أسس النظرية التي ترسخ الوظائف المختلفة للأبنية والمؤسسات، وتشير إلى التكامل في الأدوار والأبنية والوظائف، وذلك لتوضيح كيف ساهمت الأدوار غير التقليدية للبرلمانات المعاصرة، وما أسباب قبول المجتمعات الدولية والإقليمية بها، بل ودعمها، وتؤكد تجارب التكامل الإقليمي هذا من خلال إنشاء الكيانات والأجنحة البرلمانية بها.

دراسات سابقة

بمراجعة الدراسات السابقة التي تتناول الأدوار الجديدة للبرلمانات، رصد الباحث كماً هائلاً من الدراسات والبحوث وأوراق العمل واستعراض التجارب في مجالات جديدة للبرلمانات سواء على المستوى الوطني، أو المستويات عبر الوطنية الإقليمية والدولية، وكانت أغلب هذه البحوث باللغات الأجنبية، بالإضافة إلى أوراق عمل بحثية مقدمة بالمؤتمرات المتخصصة حول البرلمانات، ولاحظ أن

الدراسات والأدبيات تعاملت مع هذه القضايا بشكل منفصل وليس بشكل متكامل، كما أنه نظراً لحداثة الموضوع عربياً، فتكاد تندر الدراسات حول التجارب والممارسات غير التقليدية للبرلمانات.

قدمت الأدبيات والدراسات السابقة في محاورها المختلفة استعراضاً للتجارب والمبادرات لبعض الأدوار غير التقليدية للبرلمانات، ويمكن استعراض محاور هذه الدراسات على النحو التالي:

1- أدوار وصلاحيات البرلمانات المعاصرة، كما تناولتها الدراسات التالية:

أ. دراسة الأدوار البرلمانية في البرلمانات الحديثة، والتي اهتمت بتحليل السلوك التشريعي، ومدى انعكاس نظريات التمثيل والاتصال على أداء النواب، وتعبيرهم عن المواطنين والمجتمع، وتناولت الدراسة بعض الحالات لبرلمانات أوروبية منها هولندا، المجر، ألمانيا، أستراليا، النمسا. (Blomgren, 2012).

ب. دراسة وظائف البرلمان الإستراتيجية، والتي ركز على دور البرلمان في حماية الأمن القومي، وكيفية تطويع الأدوار المختلفة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة. (زرنوقة، 2017)

ج. الاختصاصات غير التشريعية للبرلمان، والتي تناولت بعض المجالات الجديدة، ومنها ترسيخ دور البرلمانات في الشؤون الخارجية من خلال الدبلوماسية البرلمانية، وعلاقة البرلمان بالقضاء والسلطة القضائية، وأخيراً تعيين كبار قيادات الدولة. (عبيد، 2017).

2- استعراض بعض الأدوار الجديدة للبرلمانات المعاصرة، كما تناولتها الدراسات التالية:

أ. دور البرلمانات في تحقيق السلم والمصالحات الوطنية، حيث هناك مجموعة من الدراسات والرسائل العلمية التي تناول الموضوع، وخاصة في الدول الأفريقية، ومن هذه الدراسات دليلين، أعدهما الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة الدولية للديمقراطية والانتخابات، حول دور البرلمانات في المصالحات الوطنية، (International IDEA& Inter-Parliamentary Union, 2005)، والدليل الآخر الذي أعدته المنظمة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول المصالحات بعد الصراعات العنيفة. (International IDEA, 2003).

ب. البرلمانات كأداة سلام في الدول المتأثرة بالصراعات، والتي تتناول الأدوار المختلفة التي تقوم بها البرلمانات من أجل تحقيق السلام والأمن بالدول بعد الصراعات، خاصة من خلال المشاركة وحكم القانون، وتعزيز أدوات المصالحة والدمج بالمجتمعات. (Johnston (Ed.) , 2008).

ج. دور البرلمانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فهناك العديد من الجهود للدبلوماسية البرلمانية متعددة الأطراف لتعزيز دور البرلمانات الوطنية ثم الإقليمية في متابعة ودفع الحكومات لتحقيق وإنجاز أهداف التنمية المستدامة، ومنها الدراسات التي قدمها الاتحاد البرلماني الدولي (IPU, 2019)، والبرلمان الأوروبي (European parliament, February 2019)، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP, 2019).

وتهدف هذه الدراسة إلى استعراض تطور التجارب البرلمانية في مجال الأدوار غير التقليدية للبرلمانات المعاصرة، وأدواتها وآلياتها، واستعراض التحديات التي تواجه التطبيق وكيف تم تجاوزها عبر الممارسات المختلفة. ومن الصعوبات التي رصدها الباحث في إعداد هذه الدراسة، أن موضوعها جديد نسبياً على السياق البرلماني العربي، فعلى الرغم من وجود بعض الأدوار والممارسات العربية في مجالات وقضايا غير تقليدية، إلا أنها ليست متكاملة أو مترابطة. بالإضافة إلى ندرة الكتابات العربية حول هذه الأدوار غير التقليدية.

تقسيم الدراسة

بناء على ما سبق، وفي سبيل الإجابة عن إشكالية الدراسة وتساؤلاتها، فجاء تقسيمها على النحو التالي:

المبحث الأول: التأصيل النظري والقانوني للأدوار غير التقليدية للبرلمانات.

المبحث الثاني: الدبلوماسية البرلمانية وتطورها كمدخل للأدوار غير التقليدية.

المبحث الثالث: الأدوات والأدوار غير التقليدية: قضايا وموضوعات جديدة.

المبحث الأول

التأصيل النظري والقانوني للأدوار غير التقليدية للبرلمانات

تضع الدساتير المعاصرة الأطر لتفويض كل سلطة بمهام ووظائف محددة ومستقلة، ولكن نتيجة لتعدد وتشعب أدوار ومهام الدول حديثاً، والتحديات التي تواجهها لم تعد أي دولة تدير سياساتها بمعزل عن تأثيرات الداخل والخارج، ففي ظل العولمة وتكنولوجيا الاتصال والتواصل، قد فرض على الدول مزيداً من التعاون والتضامن، والتماسك الداخلي لاحتواء آثار هذه التحديات والأزمات.

وفي ظل التطورات التي لحقت بالمجتمع الدولي، وظهور قضايا جديدة بسبب المخاطر والتحديات الأمنية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وغيرها. أصبح اليوم أمام الدول تحديات ضخمة، فرضت واقعاً جديداً، وباتت هناك حاجة ملحة لأدوار غير تقليدية لإدارة الدول ودخول البرلمانات في معالجة هذه القضايا؛ لتعكس وتمثل المواطنين وتوجهاتهم ورغباتهم. فتعددت وتنوعت أطروحات التعامل، وأقدمت كل من الحكومات والبرلمانات على ابتكار أساليب وأدوات، بل وأدوار غير تقليدية لعملها.

1. عوامل ظهور الأدوار غير التقليدية للبرلمانات

ساهم التعاون البرلماني الدولي متعدد الأطراف، الذي بدأ بتجسيده الاتحاد البرلماني الدولي عام 1889، باعتباره أقدم المنظمات الدولية متعددة الأطراف، في بروز بعض الأدوار غير التقليدية للبرلمانات، حيث أُنشيء للإسهام في حل النزاعات الدولية السائدة آنذاك، ودعا الاتحاد إلى إنشاء مؤسسات دولية متعددة الأطراف على مستوى الحكومات، وأصبح الاتحاد البرلماني الدولي يمثل البرلمانات منذ عام 1922، وكان محل اهتمامه تحقيق السلم والأمن الدوليين من خلال منع الحروب والصراعات المسلحة (الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي "www.ipu.org"). ومن بين أهم العوامل التي ساعدت على ظهور وبروز الأدوار غير التقليدية للبرلمانات، التالي:

1) التحديات التي واجهتها الحكومات في حل المنازعات الداخلية والصراعات عن طريق المفاوضات والأساليب السلمية، مما يؤدي لتفاقهما والسماح ببعض التأثيرات من القوى الخارجية، واستمرار النزاعات وتوسيع نطاقها، وزاد انخراط بعض البرلمانات الأفريقية في تحقيق المصالحات الوطنية وتحقيق السلم المجتمعي، ومن التجارب البارزة البرلمانات في: جنوب أفريقيا، ورواندا.
2) تطورات المجتمع الدولي، ونمط تفاعلات وهيكل العلاقات الدولية، فتغيرت الأولويات من سباق التسلح والاحتواء، إلى التعاون والتكامل وبناء الشراكات؛ وذلك بسبب التهديدات والمخاطر المتجددة وعلى رأسها التهديدات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، والصراع بين الثقافات والحضارات، وحوار الأديان وغيرها.
3) تنامي أدوار البرلمانات المعاصرة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، واتجاهات البرلمانات لإنشاء لجان نوعية متخصصة لحقوق الإنسان، "بل والمساهمة في إعداد التقارير الدورية

لحقوق الإنسان بدولهم والمقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ومنها البرلمان في كل من كندا واستراليا ونيوزلندا" (Commonwealth Secretariat, 2018, P. 22)، بالإضافة إلى ارتفاع نسب التصديق على المعاهدات والاتفاقيات السبع الرئيسة لحقوق الإنسان، سواء على المستويات الدولية أو الإقليمية أو القارية.

4) بروز فاعلين جدد على الساحة الدولية، مثل: المنظمات الدولية والقارية والإقليمية، وأصبحت أذرعها البرلمانية هدفاً لإضفاء الطابع التكاملي والتمثيلي لهذه المنظمات ومن أمثلتها:

- ✓ تجارب التكامل الاقتصادي، وتصل ذروتها بإنشاء جناح برلماني، مثل تطور الجمعية البرلمانية الأوروبية، وصولاً إلى البرلمان الأوروبي (European Parliament).
- ✓ تصل ذروة التكامل السياسي الناجحة بإنشاء جناح برلماني، مثل الاتحاد البرلماني لدول أمريكا الشمالي، والمنظمة البرلمانية لحلف شمال الأطلنطي، ومؤخراً أنشأت حركة عدم الانحياز في عام 2023م "الشبكة البرلمانية لدول حركة عدم الانحياز" (Non-Aligned Movement Parliamentary Network).
- ✓ بروز الجناح البرلماني في التجارب القارية والإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي وبداخله "برلمان عموم أفريقيا"، وجامعة الدول العربية وإنشائها "البرلمان العربي".

2. الإطار القانوني والتطورات الدستورية لتقنين الأدوار غير التقليدية

علي الرغم من أن غالبية الدساتير قد رسَّخت الوظائف التقليدية للبرلمانات متمثلة في التشريع والرقابة والدور المالي، ومنح الثقة للحكومة، إلا أن هناك العديد من التطورات التي لحقت ووسَّعت هذه الوظائف وأضافت أدواراً غير تقليدية للبرلمانات. وتشير بعض التجارب البرلمانية المقارنة، إلى أن هذه الأدوار غير التقليدية باتت نهجاً اتبعته العديد من الدول في تعديل دساتيرها، سواء بمواد صريحة أو بين ثنايا مواد الدستور،

وتنطلق الدراسة من أن "ما سكت عنه الدستور فهو مباح، ويعد مجالاً خصباً لأدوار غير تقليدية للبرلمانات المعاصرة لتعزيز ممارساتها؛ لمعالجة مختلف القضايا وضمان التمثيل والتعبير عن المواطنين".

لذا فاستعراض الممارسات والتجارب البرلمانية عن أدوار جديدة في مجالات وقضايا غير تقليدية أو غير مألوفة للبرلمانات، ساعد في ترسيخ هذه الأدوار، ومحاولة تقنينها، بمعنى أن هذه

الممارسات جاءت خارج الإطار والأدوار التقليدية للبرلمانات والتي ترسمها الدساتير، ومنطقها: بما أن البرلمانات هي الممثل الشرعي للمواطنين في التعبير عن مصالحهم وتحديد أولياتهم، فمن واجب البرلمانات إذن ابتكار واستحداث أدوار وأدوات لتحقيق أهدافها.

ويمكن استعراض هذه التجارب على النحو التالي:

1) أثرت التطورات الدستورية والسياسية على أدوار البرلمانات، فعلى سبيل المثال التطورات في كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا قبل الحربين العالميتين وما بعدها، هو انعكاس للصراع بين السلطة التنفيذية (الإمبراطورية والملكية) ومطالبات البرلمانات باعتبارها ممثل الشعوب، الأمر الذي أفضي إلى إعادة صياغة أوروبا. وجاء في مقالة عصر ما بعد الحرب للمؤرخ الأمريكي تشارلز ماير (Charles Meyer) قوله: " بمجرد أن فقدت الفاشية جاذبيتها السياسية، أصبح التمثيل البرلماني مطلباً لتحقيق الاستقرار"، مما عزز من الوظيفة التمثيلية، وصولاً إلى القرن العشرين، ومع زيادة بروز أدوار فاعلين جدد مثل المجتمع المدني وجماعات الضغط والمصالح في العمل البرلماني؛ مما فتح الباب للقيام بأدوار جديدة لم تألفها النظريات السياسية التي ركزت على الوظائف الكلاسيكية له. (Lindseth, 2004, P.13-14).

2) رسَّخ الكونجرس الأمريكي بعض الممارسات غير التقليدية من ناحية، وأيضاً التي تعد استثناء من خصائص النظام الرئاسي من ناحية أخرى، وذلك في مجالين، أولهما امتلاكه القدرة على اتخاذ قرار بشأن الحرب عن طريق استثمار صلاحياته في وضع القوانين الخاصة بها موضع التنفيذ (إن لم تنفذ فعلياً ولكنها صلاحية ودور متداخل مع السلطة التنفيذية وخارج الأدوار التقليدية)، وثانيهما، تشكيل "لجان التحقيق" على الرغم من أن هذه اللجان تتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات وفقا للنظام الأمريكي، إلا أن الممارسات العملية رصدت هذا الدور، وهو ما حدا بالمحكمة الاتحادية العليا في قرارها بقضية (ماكلوتش ضد ميرلاند) إلى: "طالما كانت الأهداف مشروعة، فإن كل الوسائل التي توصل إليها تكون مشروعة ومطابقة لحرفية وروح النصوص الدستورية". (Alstyne, 1986, P.58).

3) اتجاه بعض التجارب البرلمانية لإنشاء لجان تحقيق حول انتهاكات حقوق الإنسان، وتنامي هذه التجارب، فمنها على سبيل المثال، "قيام البرلمان في بوليفيا عام 1982، بتشكيل لجنة تحقيق في الانتهاكات التي مارستها الحكومة تجاه المواطنين، وتشكيل مجلس النواب

الإندونيسي عام 1999 لجنة "التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان"، وقيام البرلمان بإستونيا عام 2003 بإضافة لجنة "تعزيز الوقاية من مرض الإيدز وإدمان المخدرات" والتي كان لها دور كبير في تحسين الواقع الصحي، وإنشاء البرلمان الفلبيني عام 1987 لجنة للتحقيق في "الاستيلاء الشعبي وحماية حقوق الإنسان"، وأيضاً بالجابون، حيث أنشأ البرلمان لجنة لعدم تكرار الانتهاكات التي تعرض لها المواطنين". (الأسعد، 2005، ص 7-9).

4) منح الدستور الألماني غرفته الأدنى (البوندستاج)، في المادة 44 الفقرة الأولى، صلاحية التحقيق الجنائي بحق السلطة التنفيذية، وله طلب المساعدة القانونية والإدارية من المحاكم والهيئات الإدارية، وإصدار قرار ملزم، وهذا ما يمنح المجلس سلطة أقرب إلى السلطة القضائية.

5) عزز الدستور الدنماركي لعام 1953، من صلاحيات البرلمانات في مجال الدبلوماسية البرلمانية، حيث أشار في مادته 19، إلى "يقوم البرلمان بتشكيل لجنة للشئون الخارجية، ويتعين على الحكومة استشارتها قبل الإقدام على اتخاذ أي قرار يتسم بأهمية كبرى في السياسة الخارجية للدولة".

6) قنَّن الدستور المصري بعض الأدوار غير التقليدية لمجلس النواب، حيث أشار إلى دوره في تحقيق السلم المجتمعي وضمان حق المساواة بين المواطنين، إضافة إلى الحفاظ على حقوق الأقليات داخل المجتمع من خلال ضمانه لحرية العبادة، بالإضافة إلى منح مجلس النواب دور مهم في تحقيق العدالة الانتقالية بما يضمن كشف الحقائق ومحاسبة المخطئين واقتراح أطر المصالحة الوطنية (الدستور المصري، 2014، المواد 235-241).

المبحث الثاني

الدبلوماسية البرلمانية وتطورها كمدخل للأدوار غير التقليدية للبرلمانات

إن ممارسة الأنشطة الدبلوماسية بأشكالها المختلفة- الرسمية وغير الرسمية- في النظام الدولي والإقليمي أكثر تطوراً من النظرية، ففي ظل تطورات المجتمع الدولي المتسارعة، والتغير في نمط العلاقات والتفاعلات داخله، ومع بروز فكر العولمة، وظهور الكيانات عبر الدولية/القومية، وخاصة على المستوى الاقتصادي، ومع التطور التكنولوجي وما فرضه من تطور أدوات التواصل والاتصال، زادت التحديات الدولية على الدول، وزاد عدد الفاعلين الجدد مثل المنظمات الدولية والإقليمية، وتحديث المنظمات القارية والتكتلات الاقتصادية، بالإضافة إلى بروز المنظمات الدولية

غير الحكومية. وأمام هذا المأزق، باتت الحاجة الملحة لتمثيل الشعوب في مختلف السياسات، وبرزت أنواع متعددة من الدبلوماسية الشعبية، وعلى رأسها الدبلوماسية البرلمانية لأنها مرآة لنبض وصوت الشعوب ورغباتها بكل مصارحة وشفافية.

وزاد المد الديمقراطي عبر العالم من دور البرلمانات في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وأصبحت الدول لا تكتفي في تحركاتها الدولية على التمثيل الرسمي فقط، وأصبح للدبلوماسية البرلمانية دور هام في المجتمع الدولي. ويتميز الطرح البرلماني على المستوي الدولي أنه أكثر شمولاً وموضوعية، ويتم بطلاقة وبمرونة وبغير حدود، ويتميز بالمصداقية والتعبير الحقيقي عن النبض الشعبي.

ويمكن اعتبار الدبلوماسية البرلمانية المدخل والنافذة لبروز الأدوار غير التقليدية للبرلمانات المعاصرة، فعلى الرغم من أنها واجهت تحديات متنوعة، إلا أن البرلمانات قد استطاعت ترسيخ هذا الدور وتعزيز الأداء البرلماني في العلاقات الدولية، وأصبح للدبلوماسية البرلمانية متعددة الأطراف دور مؤثر على الساحة العالمية.

ونظراً لتنوع الأدبيات التي تناولت الدبلوماسية البرلمانية وتعدد الكتابات عنها، فهناك بعض الثوابت أو الأطر المشتركة للباحثين عند تناولها (الصاوي، 2018، ص 2)، ومنها:

1- تزداد أهمية الدبلوماسية البرلمانية نظراً لتشابك العلاقات الدولية مع السياسة الداخلية للدول، وهناك تفاعل وتأثير متبادل للدول على العلاقات الدولية، فعلى سبيل المثال نجد أن الأطراف الدولية والإقليمية عوامل مؤثرة في زيادة الصراعات ومدها في العديد من المناطق الجيوسياسية، وأمثلة ذلك بعض الصراعات في الدول الإفريقية والانقلابات العسكرية التي شهدتها بعض هذه الدول مؤخراً، وأيضا التنافس على الثروات الطبيعية في هذه الدول.

2- تستخدم البرلمانات أدوات متنوعة وعلى رأسها:

- اللقاءات الرسمية والزيارات الثنائية: سواء على مستوى رئاسة البرلمان ومكتبه ولجنة الشئون الخارجية، وأي من الأعضاء، مع وفود خارجية على مستوى رؤساء الدول، رؤساء الحكومات، وزراء الخارجية، البرلمانيين.
- جمعيات الصداقة البرلمانية: والتي تهدف لتنمية وتقوية العلاقات الثانية بين البرلمانات.

- المشاركة في المؤتمرات البرلمانية: حيث تتيح إمكانية الاتصال والالتقاء بين البرلمانيين وزملائهم، وبالتالي تبادل الآراء والأفكار حول موضوعات ذات طابع ثنائي أو اهتمام مشترك، ومناقشة العلاقات السياسية بين الدولتين.
- المشاركة في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة: حيث يتم عقد مؤتمرات برلمانية في ذات توقيت عقد مؤتمرات الجمعية، ويتم تقديم توصيات لكي تكون مرشداً للجمعية العامة في اتخاذ قراراتها.
- إرسال المذكرات: عبارة عن رسالة برلمانية يبعث بها المجلس بصدد قضية معينة، لطرف آخر خارجي، لتوضيح الرأي، أو لتأكيد موقف.
- البيانات السياسية: بخصوص قضايا محلية متعلقة بسياسة الحكومة، أو بمواضيع خارجية، وتتضمن أيضاً الإعلانات والقرارات البرلمانية التي تتعلق بالسياسات الدولية.

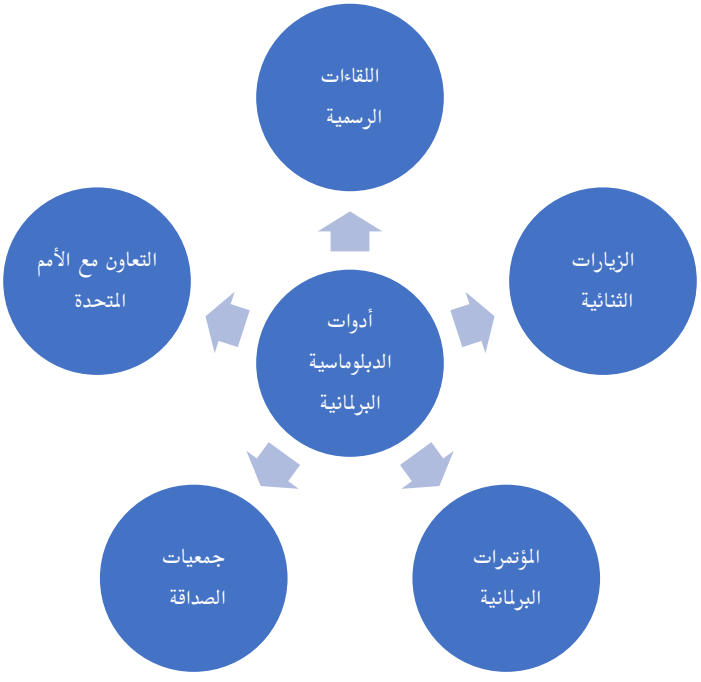

3- التوافق على أهمية الدبلوماسية البرلمانية، بل ودعمها، وإن كانت بعض الاتجاهات البحثية تنتقدها وتدعو إلى المزيد من التفعيل لهذه الأدوار، واتجاه آخر يدعو إلى التعلم من الخبرات والتجارب البرلمانية الناجحة عبر البرلمانات المختلفة، وتعزيز الأدوات البرلمانية في مجال الدبلوماسية البرلمانية، بل وتقديم الدعم الفني للبرلمانات وبرامج التمكين للأعضاء، وهناك توافق

على ضرورة تعزيز التنسيق والتكامل بين الدبلوماسية الرسمية والبرلمانية، بما يساهم في مساندة السياسة الخارجية للدولة وتعزيز قدراتها لتحقيق مصالحها الوطنية، وفتح آفاق للتعاون على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تطور واستحداث أشكال للدبلوماسية البرلمانية:

تلعب الدبلوماسية البرلمانية دوراً هاماً في الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار الوطني والإقليمي والدولي، من خلال جهود التوصل إلى الاتفاقات والمصالحات من ناحية، وتقريب وجهات النظر والتوصل لحلول وسط من ناحية ثانية، وحشد الدعم والمساعدات لمواجهة آثار الأزمات، والنزاعات، وإعادة بناء ما دمرته من ناحية ثالثة، وغيرها من المجالات، كما تلعب دوراً مؤثراً لترسيخ العلاقات الودية السلمية بين الشعوب، والتأسيس لحوار حقيقي وصادق بين الأديان والحضارات والأعراق، وتفادي كل خلط في المفاهيم سواء إزاء الدين أو الموقف الإيديولوجي، إرساء ثقافة السلام.

ويمكن استعراض الأشكال غير التقليدية والمستحدثة للدبلوماسية البرلمانية على النحو التالي:

أ- الدبلوماسية البرلمانية الوقائية (Preventive diplomacy):

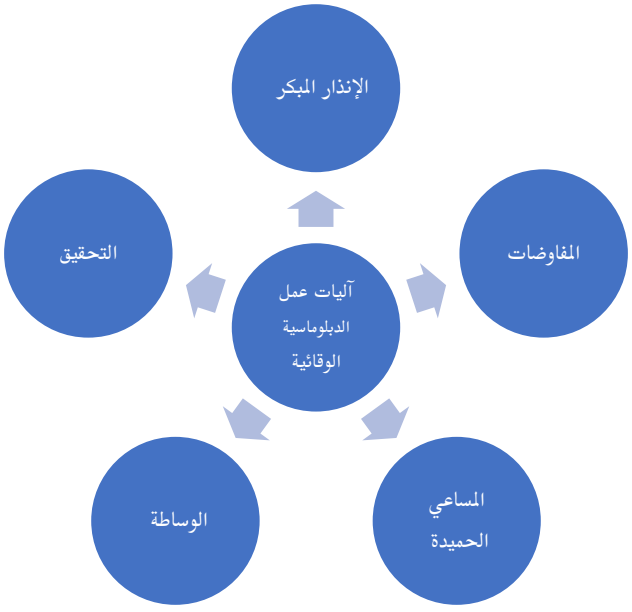

يرجع ظهور مفهوم الدبلوماسية الوقائية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة داج همرشولد (1953-1961)، وجاءت تطبيقاتها في أزمة قناة السويس 1956، الأزمة اللبنانية 1958 (عزل الرئيس اللبناني كميل شمعون وإنزال القوات البحرية الأمريكية في بيروت)، أزمة الكونغو 1960.

وتطور مفهوم الدبلوماسية الوقائية في التسعينيات حيث قدم الأمين العام للأمم المتحدة حينها بطرس بطرس غالي مشروعه في 17 يونيو 1992 تحت عنوان "أجندة من أجل السلام"، وعرَّف الدبلوماسية الوقائية بأنها عمل بغرض منع الخلافات من التحول إلى نزاع، وأعطي بطرس غالي قوة دفع كبيرة للمنظمات الإقليمية والدولية في مجال الدبلوماسية الوقائية. (الريس، 2014، ص 9–12).

وتم إطلاق الدبلوماسية الوقائية على كل الجهود التي تضطلع بها المنظمات الدولية في المنازعات والحروب، ومنع تصاعدها من المستوي الداخلي/الوطني إلى المستويات الإقليمية أو الدولية.

أما مفهوم الدبلوماسية البرلمانية الوقائية، فبرز من خلال التدخل البرلماني المبكر، للمساهمة في منع نشوء منازعات، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها، فهناك سهولة في حل النزاعات قبل اندلاع شرارتها، وصعوبة حلها حينما تندلع، فالدبلوماسية الوقائية هي الوسيلة المناسبة لتجنب الآلام ولمنع المعاناة، كما تهتم الدبلوماسية البرلمانية الوقائية بالإنذار المبكر للكشف عن الأوضاع التي تؤدي إلى النزاعات.

وتكشف التجارب البرلمانية دورين للبرلمانات في الانتقال السلمي للسلطة وإعادة بناء الدول، والمفاوضات وتقليل الصراعات والنزاعات، وهما:

- الأول، الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية، وترسيخ المواطنة والمشاركة.
- الثاني، معالجة الصراعات والنزاعات الداخلية، وإعادة بناء الدول، وتعزيز المصالحة.

بدأ دور البرلمانات في التحول الديمقراطي حول العالم، "منذ السبعينيات في جنوب أوروبا، وفي الثمانينيات بأمريكا اللاتينية، وفي التسعينيات بأفريقيا وشرق أوروبا". (Bloomfi, 2003, P. 10-14).

وقد يتحقق التحول الديمقراطي بالمفاوضات الوطنية مثل تجربة غانا، أو بمنح العفو الشامل مثل تجربة سيراليون، أو بمشاركة الأمم المتحدة مثل حالة جواتيمالا، وساهمت البرلمانات في تعزيز مفهوم العدالة الانتقالية ومن الأمثلة، تجارب: ألمانيا، الأرجنتين، شيلي، بيرو، اليونان، جنوب أفريقيا (Kritz, 1995, 42). وتقدم تجربة بورندي دروساً في المصالحة الوطنية ومشاركة البرلمان بها، ولا يمكن اعتماد نموذج محدد لعمليات وإجراءات العدالة الانتقالية والمصالحات، فلكل تحول خصوصيته، ومحدداته الداخلية والخارجية.

أ. الأجندة البرلمانية العالمية، وأولوية السلم والأمن العالميين:

إستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي (2022-2026):

- إضفاء الطابع البرلماني على صكوك ومبادرات الأمم المتحدة خاصة مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار، فضلاً عن إعلاء مبادئ القانون الدولي الإنساني.
- تعزيز الحوار بشأن التعايش السلمي، ومنع ووأد الصراع، وتعزيز المصالحات.
- مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف
- تخفيف آثار التحديات العالمية على السلم والأمن، وخاصة التغيرات المناخية، الأوبئة، الأمن السيبراني، وتطويع الاستفادة من التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وغيرها.

جاءت إستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة (2022–2026) لإعطاء موضوع السلم والأمن أولوية كبيرة، وتطويع أدوات الدبلوماسية البرلمانية متعددة الأطراف لتحقيق ذلك في ضوء ما يشهده العالم من تصاعد الصراعات وعدم الاستقرار، مثل الإبادة الجماعية الإسرائيلية في قطاع غزة، والحرب الروسية الأوكرانية، والصراع على الحدود بين أرمينيا وأذربيجان، وبعض الانقلابات في غرب أفريقيا. وقد استحدث الاتحاد البرلماني الدولي أدوات للتعاطي مع هذه القضايا مع إيلاء الاهتمام بالحالة الإنسانية، وذلك من خلال الاتجاهات التالية:

1- الانتقال من النوايا إلى العمل الجماعي لمستقبل السلم والأمن: ففي ضوء وجود أكثر من (50) نزاعاً حول العالم، في مشهد جيوسياسي متغير برزت الدبلوماسية البرلمانية الوقائية كفرصة لتعزيز التضامن والتعاون، وبناء مجتمعات أكثر سلماً وشمولاً وازدهاراً.

2- الاهتمام بالأمن البشري كنموذج أمني جديد: فالاستثمار في "الأمن البشري"، أمر رئيس لمنع النزاعات، وضرورة التحول من النهج التقليدي للأمن المرتكز على السلامة الوطنية والإقليمية، إلى معالجة الأبعاد المختلفة للأمن في حياة البشر، وعدم استبعاد الأمن الاجتماعي والتحدي الاقتصادي والحراك السياسي وأوجه عدم المساواة.

3- تهديدات السلم: التكنولوجيا والتقدم البشري: فالتكنولوجيا والتقدم العلمي قد يكونا مع أو ضد البشر، ومن شأن الابتكار التكنولوجي، الذي ينطبق على السلم والأمن، أن يساعد الدول على أن تصبح أكثر مرونة وأن يتصدى للهجمات المحتملة من جانب الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول. ومع وجود مواطن ضعف جديدة لا يمكن التنبؤ بها. لقد ظهرت تكنولوجيات جديدة يمكن أن تلحق، في ضربة واحدة، أضراراً لا توصف بملايين البشر وتقوض النظام الدولي في جوهره. وتظهر حاجة ملحة للمجتمع البرلماني الدولي للتصدي للمخاطر التي ينطوي عليها تطوير واستخدام التكنولوجيات الجديدة الناشئة مثل: الذكاء الاصطناعي (AI) ومنظومات الأسلحة الفتاكة، ومنظومة أسلحة الفضاء الخارجي.

ب. دبلوماسية المياه (WATER DIPLOMACY):

تعد طبيعة الموارد المائية العابرة للحدود أحد مصار التعاون أو الصراع بين الدول خاصة فيما يتعلق بتخصيصها واستخدامها على نحو عادل، فمع تشارك (153) دولة في المصادر المائية عبر الحدود، فإن إدارتها، الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية، على نحو مستدام أمرٌ مهم للغاية، وهذا يتطلب استخدام أدوات مختلفة منها "دبلوماسية المياه"؛ لتعزيز سبل التعاون والتنسيق المشترك من ناحية، ولتجنب تفاقم الصراعات والنزاعات من ناحية أخرى. (حسين وآخرون، 2023، ص 14-15).

تعريفات دبلوماسية المياه:

- تعريف موجه نحو العملية: تعرف من خلال الفاعلين المعنيين، والمستويات التي تقتضيها (المحلية–الإقليمية–الدولية). (Tomalová, 2011, pp. 3-5)
- تعريف مرتكز على المياه: هي عملية تتطلع إلى تحسين إدارة موارد المياه وزيادة التعاون من أجل الاستفادة منها.
- التعريف الأوسع: لدبلوماسية المياه مدى واسع يتضمن إحلال السلم والأمن والاستقرار على المستوي الإقليمي، والمساهمة في تعزيز التكامل الإقليمي. (Schmeier & Shubber, 2018, pp. 114-120)
- التعريف الجامع: هي عملية لها مستويات عدة وفاعلون متنوعون، تهدف إلى المساهمة في حل قضايا المياه والصراعات المحتملة، والمساهمة في تعزيز أطر التعاون والتنسيق. (Keskinsen, 2021, pp. 202-204)

هل مستقبل المياه يتجه للحروب والنزاعات أم التعاون والتكامل؟

انتشر في تسعينات القرن العشرين القلق من تسبب المياه العابرة للحدود في الصراعات، ولكن أظهر البحث العلمي حينها أن التفاعلات العابرة للحدود بشأن المياه تاريخياً تميل إلى كونها تعاونية أكثر من نزاعيه، ولكن كشفت أحداث العقد الماضي ارتباطاً بين المياه والتغيرات المناخية، والتأثير السلبي على كمية المياه وبات خطر النزاعات والصراعات والحروب بسببها هي الاحتمال الأقرب، وأصبح مصطلح دبلوماسية المياه أكثر رواجاً ويستخدم على نحو متزايد منذ عام 2010. (Klimes, 2019, pp. 1362-1370)

لقد برز الجانب البرلماني من خلال "الدبلوماسية البرلمانية للمياه" من منطلق أن التعاون الدولي والتكامل الإقليمي في مجال المياه عابرة الحدود يقتضي الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات المنظمة للمياه، وتعزيز الثقة بالمؤسسات والبني المسؤولة عن ضمان إنفاذ هذه الاتفاقيات والتزام الدول بها، وزادت فاعلية البرلمانات من الاهتمام بالسعي إلى مشاركة طرف ثالث يساعد على تشجيع التعاون والالتزام بهذه الاتفاقيات والمعاهدات، فطبيعة إدارة الموارد المائية هي إدارة سياسية، قائمة على العلاقات بين أصحاب المصلحة، بشرط توافر البيانات والمعلومات الدقيقة، والمنظمات الدولية وآليات

التفاوض لإدارة تنفيذ الاتفاقيات والمساهمة في إيجاد الأرضية المشتركة لتحقيق المصالح لكافة الأطراف. (Schmeier & Shubber, pp. 114-120)

وتلعب البرلمانات المعاصرة أدواراً متنوعة في مجال المياه استناداً إلى تنفيذ الهدف (6) من أهداف التنمية المستدامة 2030، وبمساهماتها من خلال وضع الأطر التشريعية على المستوى الوطني والاتفاقيات على المستويات الإقليمية والدولية؛ لبناء آليات التعاون وتنظيمه في مجال المياه العابرة للحدود، وبناء تعاون فعال في أحواض الأنهار، في ظل الفيضانات والجفاف، خاصة مع تنامي ظواهر التغيرات المناخية وتأثيرها (Kinna, 2022, P.6-11).

المبحث الثالث

الأدوات والأدوار غير التقليدية: قضايا وموضوعات جديدة

ترسخت العديد من الأدوار الجديدة وغير التقليدية للبرلمانات المعاصرة نتيجة ما فرضته المتغيرات والتحديات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، فلم تعد الأدوار والأدوات التقليدية هي السبيل للتعاطي معها، وتكشف التجارب المعاصرة أن هناك بعض المجالات التي زادت فاعلية البرلمانات سواء الوطنية أو الإقليمية أو الدولية بها، ومجالات وقضايا أخرى لا زالت تمارس بشكل محدود، وقضايا ثالثة جعلت أدوار البرلمانات بها مطلباً سواء من المواطنين على المستوى الداخلي، أو وفقاً لخطط وإستراتيجيات الدبلوماسية البرلمانية متعددة الأطراف.

ويمكن استعراض بعض هذه القضايا على النحو التالي:

1- الاهتمام البرلماني بالتغيرات المناخية وآثارها:

نظراً للآثار والتحديات المتصاعدة للتغيرات المناخية في مجالات التنمية الاقتصادية وتحدي المياه والغذاء، وتأثيرهما على السلم والأمن في أنحاء العالم، سعت البرلمانات إلى المساهمة في التصدي لتحديات أزمة التغيرات المناخية بداية من السعي إلى تقليص نسب انبعاثات الكربون، من خلال اعتماد سياسات أكثر ملائمة للبيئة، وتبني ثقافة استدامة بيئية، وتعزيز الإجراءات المؤسسية والأدوات البرلمانية لتحقيق ذلك.

عكس الاتحاد البرلماني الدولي اهتمامه بالتغيرات المناخية بإعطائها أولوية في إستراتيجية عمله 2022-2026، ويهدف إلى دفع البرلمانات إلى إحراز تقدم فيما يتعلق باتفاق باريس والمعاهدات

والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمناخ، وتسريع خفض الانبعاثات الكربونية، ووضعت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي (10 إجراءات من أجل برلمانات أكثر مراعاة للبيئة). وتشمل هذه الإجراءات ثلاث فئات: إضفاء الطابع المؤسسي على مراعاة البرلمان للبيئة، ومراعاة البيئة في طريقة عمل البرلمان وأعضائها، وقيادة ثقافة التغيير المستدام وترسيخها (Blagojevic, 2022, PP. 2-6).

ويمكن الإشارة هنا إلى مبادرتين وهما:

- المبادرة الأولى، هي حملة الاتحاد البرلماني الدولي "برلمانات من أجل الكوكب" (Parliaments for the Planet) أطلقت في عام 2023 لتعبئة البرلمانات والبرلمانيين لتسريع العمل بشأن حالة الطوارئ المناخية، لا سيما أن البرلمانيين يرون عن كثب تأثير الأزمة المناخية على مجتمعاتهم. (IPU, 2023, 1-8)
- المبادرة الثانية: البرلمان العالمي للمناخ (The Climate Parliament)، وهي عبارة عن شبكة دولية متعددة الأطراف مكونة من بعض الأحزاب السياسية والبرلمانين المستقلين والمهتمين بقضايا مكافحة تغير المناخ وتأثيراتها، وتضم الشبكة في عضويتها (2000) برلماني يمثلون (121) برلماناً. (https://www.climateparl.net)

2- المبادرة البرلمانية "العلوم من أجل السلام" " THE SCIENCE FOR PEACE SCHOOLS":

في إطار الاهتمام الدولي بحاجة المجتمعات إلى مزيد من الترابط بشكل أوثق مع العلم، وأهمية استخدامات العلوم وتطبيقاتها وملاءمتها في حياة الشعوب، والسعي إلى إشراك المواطنين وممثليهم على نطاق أوسع في المناقشات المتعلقة بالقضايا العلمية الناشئة، ودور العلماء في توسيع المدارك فيما يتعلق بالكوكب وتحدياته والسعي إلى العمل الجماعي لجعل مجتمعاتنا أكثر استدامة.

جاء تبني منظمة اليونسكو لليوم العالمي للعلوم من أجل السلام والتنمية في عام 2001، ويُحتفل به سنوياً في جميع أنحاء العالم يوم 10 نوفمبر، وذلك بهدف الحاجة إلى تبني "عقد اجتماعي جديد للعلوم"، يُقر أهمية دور العلوم والعلماء في إقامة مجتمعات مستدامة، ويساهم في بناء آلية للتواصل المتبادل بما يضمن مشاركة المواطنين وممثليهم في التطبيقات العلمية وتأثيرها، وضمان تطويعها لخدمة البشرية.

برزت بعض الجهود في إطار الدبلوماسية البرلمانية متعددة الأطراف لإعادة بناء الثقة في العلم والعلماء ودورهم في تشكيل مستقبلنا ومستقبل العالم، فالثقة في العلم والعلوم والعلماء هي التي تعزز أدوات

تطبيق الحلول القائمة على الأدلة للتحديات المتشابكة التي يواجهها عالمنا المعاصر. حيث تضطلع العلوم بدور رئيس في التفاهمات الدولية؛ لأنّها تمكّن من فهم العالم والآخرين من ناحية، وتساهم في وضع وتطوير وإنفاذ التغيير من ناحية أخرى.

وجاء الاهتمام البرلماني بموضوع العلوم في محاولة للربط بين العلماء والسياسيين، وكيفية تطويع العلوم لخدمة الأغراض السياسية والبرلمانية، وتقديم الدعم الفني للأعضاء لتنفيذ الالتزامات الدولية ذات الصلة بالعلوم؛ والتفكير في التغيير الحضاري الذي أحدثه العلم والتكنولوجيا، وتقييم تأثير هذا التغيير على المجتمع البشري وتقديم مقترحات للبرلمانات حول كيفية توقعه والاستعداد له (IPU Science for Peace Schools). ومحاولة تقديم "الميثاق الأخلاقي للعلوم".

ولقد اختارت الأمم المتحدة موضوع "بناء الثقة في العلوم" ليكون شعار اليوم العالمي للعلوم من أجل السلام والتنمية لعام 2023؛ ليركز على قيمة الثقة في العلم كأمر ضروري لتطوير أدوات وآليات الحلول القائمة على الأدلة. فالثقة في العلم والعلوم مسألة معقدة، لما لذلك من تأثير على طريقة وأسلوب ومنهجية عمل العلماء من ناحية، ونظرة المجتمع إلى العلم والعلماء من ناحية أخرى، وبالتالي فإن تعزيز الثقة في العلم والعلوم، يعزز القرارات للسياسات المستندة إلى المنهج العلمي وتطبيقات العلوم الحديثة بما يساهم في دعم المجتمع لتطبيقها. (World Science Day for Peace and Development | UNESCO)

3- البرلمانات والتعايش السلمي:

برز مصطلح التعايش (coexistence) في الأدبيات السياسية في عقاب مؤتمر برشلونة للحوار الأورو-متوسطي عام 1995، وفرض المصطلح نفسه على أدوات وآليات عمل الأمن والسلم في الاتحاد البرلماني الدولي منذ يونيو 2014. وذلك من خلال محاولة تغيير قواعد الممارسة السياسية في النزاعات الدولية والوطنية، بدعم الحوار بين الأطراف المتنازعة من خلال تشكيل أدوات تدخل لإحياء وتفعيل الحوار، وفرق عمل برلمانية عالية المستوي. ويأتي الاهتمام البرلماني العالمي بموضوع التعايش من خلال السعي إلى:

- ✓ تحديد تعريف جامع مانع لمصطلح التعايش على المستوى الوطني والدولي، وتقديم نماذج برلمانية ومجتمعية وتشريعية نافذة وناجحة في مجالات التعايش.

- ✓ إعداد خريطة تفاعلية دولية للتشريعات المتعلقة بدعم سبل التعايش والمساواة بين مواطني المجتمع الواحد ونبذ الكراهية (Cconflict Heat Map).
- ✓ تقديم أداة للتقييم الوطني الذاتي (Parliamentary Self-Assessment Toolkit) لمستويات التعايش وتجاربها على المستوى البرلماني.
- ✓ العمل على إعداد نموذج تشريعي للتعايش (Legislation Model).

وفي سياق آخر، في إطار الجهود والمبادرات الدولية لنشر ثقافة التسامح والتعايش، وإعلاء القيم الإنسانية، ودعم نقاط التقارب بين الشعوب، تم إنشاء "المجلس العالمي للتسامح والسلام"، كنافذة وفضاء ومنبر دولي معني بمقاصد التسامح ونشر السلام والأهداف الإنسانية، وهو منظمة دولية تعتمد مبادئ الديموقراطية وتتخذ من القانون الدولي والمواثيق الدولية منهجاً لعملها، وصولاً لسلام حقيقي ومستدام تنعم به البشرية من خلال نشر ثقافة التسامح.

وحرصاً على أن يكون للمجلس بعداً شعبياً، تم استحداث "البرلمان العالمي للتسامح والسلام" كهيئة تمثيلية للمجلس العالمي للتسامح والسلام، ويتكون من ممثلي البرلمانات للدول الأعضاء بالمجلس، ويراعى تمثيل المرأة والشباب وذوي الإعاقة. (الموقع الإلكتروني: https://gctpnews.org)

4- البرلمانات والذكاء الاصطناعي:

باتت تقنيات الذكاء الاصطناعي أحد مكونات المجتمعات وأصبحت واقعا يتعين التعايش معها، بل وامتلاك المهارات والقدرات للتعاطي مع متطلباتها، وبدأ الاهتمام البرلماني في محاولة لجبر الفجوة الرقمية بين الأجيال، وضمان اللحاق بالركب، ومحاولة مواجهة تحديات تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، وضمان استخدامها بطريقة أخلاقية ومسؤولة، من خلال وضع الأطر القانونية والتنظيمية الواجبة.

لقد سيطرت الخطوات الهائلة في مجال الذكاء الاصطناعي (AI) على الاهتمام البرلماني وخاصة: التهديد الخطير المتمثل في التزييف العميق (Deepfake)، والمسألة المثيرة للجدل المتعلقة بملكية البيانات، والآثار المترتبة على البيانات المسروقة واستخدام نماذج الذكاء الاصطناعي في سياقات مختلفة، ودراسة كيفية التفاعل بين التقدم التكنولوجي والحفاظ على القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في عالم يعتمد بشكل متزايد على الذكاء الاصطناعي.

ومن المجالات التي تجذب الاهتمام البرلماني، دراسة المخاطر والفرص المتعلقة بالديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان؟، وخاصة هل سيكون الذكاء الاصطناعي هو المعطل أم قوة الدفع لها. ومن ناحية أخرى، كيف ستكون البرلمانات، قادرة على تسخير تقنيات الذكاء الاصطناعي لتصبح أقوى وأكثر فعالية، من خلال يمكن استغلال هذه التقنيات للذكاء الاصطناعى لتحسين كفاءة أداء البرلمان، وتقليل الكلفة المرتبطة بصنع القرار.

خاتمة

النتائج والتوصيات

بعد فترة من تراجع أدوار البرلمانات، أصبحت الآن أحد أبرز الفاعلين لتطوير السياسة حول العالم، بل وباتت أدوارها غير التقليدية متعارف عليها ويتم تنظيمها دستورياً وقانونياً. يتضح أن البرلمانات قد تخلصت من الدور المحدود، أو سيئ السمعة (Rubber-stamp) بأنها أداة اعتماد قرارات الحكومات، وأصبحت تلعب دوراً أقوى يعبر عن الرأي العام، ويؤثر ويتأثر بالتطورات التكنولوجيا والإعلام وخاصة التواصل الاجتماعي، ويزداد الاعتقاد يوماً بعد يوم بأن التقدم نحو الحكم الديمقراطي الرشيد يعتمد على وجود برلمان قوي.

إن التطور في أداء البرلمانات وأدوارها، تعد عاملاً مساعداً لكي تنتج الظروف الموضوعية (السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية) أثرها في المجتمع، وتساهم في عملية التفاعل مع السياق المجتمعي، حيث إنها عملية تأثير وتأثر، فمن ناحية تزداد إجراءات القبول المجتمعي لأدوار غير تقليدية للبرلمانات، وتنعكس على الثقة بالبرلمانات، ومن ناحية أخرى يعبر المجتمع عن حاجته إلى هذه الأدوار غير التقليدية.

توصلت الدراسة إلى أن الأدوار غير التقليدية للبرلمانات المعاصرة بات حقيقة، ويتم ممارستها بصور وأشكال مختلفة وفقاً لطبيعة وشكل النظام السياسي في كل دولة، والصلاحيات الدستورية الممنوحة للبرلمانات، وهي أدوار بدأت من خلال ترسيخ دور البرلمانات في الدبلوماسية البرلمانية متعددة الأطراف، ومن خلال أدوار البرلمانات الوطنية في بناء الدول والمصالحات وتحقيق التعايش السلمي، ويتمثل التحدي والصعوبات التي تواجهه الدراسات البرلمانية وفكرة ترسيخ الأدوار غير التقليدية في المفارقة بين المتوقع والمأمول، فالآمال المتزايدة حول الأدوار غير التقليدية تحتاج إلى نصوص

دستورية، وقبول مجتمعي، ومؤسسة محترفة قادرة على القيام بهذه الأدوار، وسياق اجتماعي موات، وتكامل الأدوار بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وخلصت الدراسة من خلال استعراض الممارسات والتجارب البرلمانية للأدوار غير التقليدية أو المجالات الجديدة لعمل البرلمانات، أن الممارسات العملية قد رسختها، وشرعت بعض الدول في تقنينها من خلال دساتيرها، وأكدت على أنه من واجب البرلمانات ابتكار واستحداث أدوار وأدوات غير تقليدية لتحقيق أهدافها، طالما هي الممثل الشرعي للمواطنين.

ممكنات البرلمانات للأدوار الجديدة:

كشفت الدراسة من خلال التجارب البرلمانية أن هناك مجموعة من الممكنات والأدوات التي سمحت للبرلمانات القيام بالأدوار غير التقليدية، كما رسختها كأدوار رئيسة، وزاد القبول المجتمعي لها، ومن أهمها:

1) جهة تمثيلية وحاضنة متنوعة، وقادرة على استيعاب التيارات والاتجاهات المتعددة داخل المجتمعات، والقدرة على تهيئة البيئة للنقاش والحوار والبناء على الأمور المشتركة.
2) جهة ضامنة وذات مصداقية، في مواجهة التحديات والسعي لتحقيق الاستقرار، وأيضا في إعادة بناء الدول، والتطور الديمقراطي.
3) جهة قادرة على ابتكار الحلول والمعالجات غير التقليدية ضمن الإطار الدستوري والقانوني، وترسيخ دور الدبلوماسية البرلمانية كمكمل للدبلوماسية الرسمية، وتعزيز التكامل بينهما.
4) جهة قادرة على استحداث الأدوات والآليات المعززة للأدوار غير التقليدية، ومن التجارب استحداث اللجان الدائمة ومن أهمها لجان حقوق الإنسان، تطوير أدوات الرقابة البرلمانية ومن أهمها لجان الاستطلاع والمواجهة، تطور أدوات الدبلوماسية البرلمانية مثل الدبلوماسية الوقائية، ودبلوماسية العلوم، والدبلوماسية الدينية، وأخيراً وضع أدوات للعمل مثل الأيام البرلمانية واللقاءات المفتوحة.

التوصيات: (نحو خطة برلمانية مقترحة لتعزيز الأدوار غير التقليدية):

ومن أجل القيام بهذه الأدوار غير التقليدية، يمكن تقديم خطة العمل التالية:

1) تكامل الأدوار بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فلقد فرضت الظروف والتحديات المعاصرة التكاتف والتعاون لمواجهة التحديات المتجددة، وإعادة النظر في العلاقات التقليدية بين البرلمانات والحكومات، فلم تعد الرقابة البرلمانية والمساومات وتنازع الاختصاصات التشريعية هي أساس العلاقة، وإنما أصبح العمل كفريق وطني متكامل ضرورة لمواجهة الأزمات والتحديات المتنوعة، وهذا الاتجاه هو الذي تتبناه بعض التجارب حول العالم. فعلى سبيل المثال على المستوي العربي، تغيرت العلاقة في كل من تونس، لبنان، سوريا، ليبيا، اليمن، وعلى المستوي الدولي، نلاحظها في تجارب إسبانيا، البرازيل، تايلاند. وتزايد الاستعانة بحكومات التكنوقراط، والكفاءات الوطنية، بدلاً من أهل الثقة أو التوازنات.

2) تعزيز صورة البرلمان لدى الرأي العام والإعلام الحديث، نظراً للضغوط التي تستهدف هيبة الدول ومؤسساتها، فتسعي البرلمانات إلى إعادة رسم الصورة الذهنية حول عملها كمؤسسات تمثيلية، وأيضاً الصورة الذهنية حول الأعضاء، من خلال تطويع التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة لتفعيل قنوات الاتصال والتواصل مع المجتمع والمواطنين.

3) وضع خطة عمل استراتيجية للبرلمانات، ويلاحظ تزايد الاتجاهات البرلمانية بتبني مثل هذه الخطط، والتي تهدف إلى إعادة رسم الصورة الذهنية عن البرلمانات، كما ترسخ للأدوار غير التقليدية واتجاهات ممارستها، وتتنوع مسميات الخطط الإستراتيجية فمنها لجان المستقبل The Committees of the Future أو خطة التنمية البرلمانية Strategic Development Plan, أو إستراتيجية تعزيز القدرات المؤسسة capacity, building strategy. بالإضافة إلى تبني بعض المبادرات التي تستهدف ترشيد القرار البرلماني ومن أهمها: قياس أثر التشريعات (Regulatory Impact Assessment- RIA)، وقياس كلفة القانون (Measuring the Costs of legislation).

4) تحديث أدوات وآليات عمل الأمانات العامة، والاستثمار في الكوادر البرلمانية، وتحديث أشكال الدعم الفني للأعضاء، فالتحديات المعاصرة تتطلب مهارات وخبرات عالية للتعامل معها بالقدر المناسب.

5) التوسع في أدوات التطوير المؤسسي للبرلمانات، ومن أمثلتها إنشاء "معهد برلمانية متخصصة"، حيث إنها باتت من مؤشرات البرلمانات المتقدمة (benchmarks).

6) التشبيك مع منظمات المجتمع المدني سواء الوطنية أو الدولية، وتعزيز تبادل الخبرات والتجارب، والبناء عليها، وابتكار الأدوات الجديدة لمواجهة التحديات المتجددة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1- إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، 2004).
2- أحمد سليمان أبو زيد، علم الاجتماع السياسي: الأسس والقضايا من منظور نقدي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006).
3- تقرير لجنة بناء السلام، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة (67)، تقرير لجنة الاستماع البرلمانية لعام 2012.
4- حسام حسين، زوي كامبل وآخرين، "دبلوماسية المياه: ما أهميتها؟ وكيف تعمل؟"، مجلة سياسات عربية، العدد 62، مايو 2023م.
5- سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع: دراسة نقدية، (القاهرة: دار الهاني للطباعة والنشر والتوزيع، 2006).
6- صفوان محمد المبيضين، تحليل الوظائف وتصميمها في الموارد البشرية، (الأردن، عمان: دار اليازوري العلمية، 2013).
7- صلاح سالم زرنوقة، وظائف البرلمان وأدواره من منظور إستراتيجي، (الأردن: عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الأولي، 2017).
8- عدنان عاجل عبيد، شيماء نعمة عبود، الاختصاصات غير التشريعية للبرلمان، (العراق: جامعة بابل، كلية الحقوق، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، 2017).
9- علي الصاوي، إدارة البرلمان: تجارب عالمية ومقاربات عربية، (القاهرة: مكتبة الآداب، 2023م).
10- علي الصاوي، الدبلوماسية البرلمانية بحاجة إلى وقفة!، (القاهرة، د.ن، 2018م).
11- كريم سيد عبد الرازق، دور البرلمانات في دعم التطور الديمقراطي في الديمقراطيات الناشئة: الدروس المستفادة لمجلس النواب المصري 2015-2020، (المجلة العلمية كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية- جامعة الإسكندرية، العدد 10، يوليو 2020).
12- اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان، ترجمة نور الأسعد، (لبنان: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية NDI، 2005).
13- محمد الفاتح المغربي، أصول الإدارة والتنظيم، (القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، 2018).
14- موريس دوفرجيه، ترجمة جورج سعد، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري والأنظمة السياسية الكبري، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2004).

15- نجاح عبد الفتاح الريس، "الدبلوماسية الوقائية: المفاهيم والتطبيقات"، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 70، العدد 70، 2014، ص 1-24

المصادر باللغة الإنجليزية:

1- Aleksandra Blagojevic, Parliaments and climate change: The role of the IPU in supporting parliamentary action on climate change and sustainable development Arab Regional Parliamentary Forum on the 2030 Agenda: Strengthening Parliamentary Engagement in Climate Action in the Arab Region Beirut, 29-30 November 2022
2- Arko Keskinsen, Erik Salminen & Juho Haapala, "Water Diplomacy Paths - An approach to Recognize Water Diplomacy Actions in Shared Waters," Journal of Hydrology, vol. 602, no. 1 (July 2021).
3- Abdo Baaklini, Guilian P. Denoeux, and Robert Springborg, (1996) "Legislatures and Transitions to Democracy in the Arab World", Journal of Arabic, Islamic and Middle Eastern Studies, Vol. 3, No.1, 1996
4- Bloomfi eld, D., (eds), Reconciliation After Violent Conflict: A Handbook (Stockholm: International IDEA, 2003).
5- Eliška Tomalová & Eliška Ullrichová, "Water Diplomacy-The New Modus Operandi of EU Diplomacy? Innovative Methods in Diplomatic Practice," The Hague Journal of Diplomacy, vol. 16, no. 4 (July 2021)
6- Europe's approach to implementing the Sustainable Development Goals: good practices and the way forward, Policy Department, European parliament, February 2019.
7- https://unsceb.org/sites/default/files/2022-03/CEB.2021.2.Add_.1-Strategy%20for%20Sustainability%20Management%20in%20the%20United%20Nations.Phase%20II.pdf (parlamericas.org)
8- Institutionalization of the Sustainable Development Goals in the work of parliaments- IPU- 2019
9- IPU, 10 actions for greener parliaments, 2023.
10- Isaak Alam C., (1985), Scope and Methods of Political Science (Chicago: the Dorsey Press, 1985)
11- Kata Molnar et al., Preventing Conflicts, Fostering Cooperation the Many Roles of Water Diplomacy (UNESCO's International Centre for Water Cooperation (ICWC) at SIWI, Stockholm, Sweden and the UNESCO's International Centre for Water Resources and Global Change (ICWRGC), Koblenz, Germany, 2017); Susanne Schmeier & Zaki Shubber, "Anchoring Water Diplomacy-The Legal Nature of International River Basin Organizations," Journal of Hydrology, vol. 567 (December 2018).
12- Kritz, N. (ed) (1995), Transitional Justice: How Emerging Democracies Reckon with Former Regimes (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1995),
13- Magnus Blomgren and Olivier Rozenberg, (edited), Parliamentary Roles in Modern Legislatures, United Kingdom, London, Frank Cass and Company limited, Routledge, 2012.

14- Mark Freeman: Making reconciliation work: the role of parliaments, (Switzerland: International IDEA& Inter-Parliamentary Union, 2005)
15- Martina Klimes et al., "Water Diplomacy: The Intersect of Science, Policy and Practice," Journal of Hydrology, no. 575 (August 2019).
16- Mitchell O'Brien, Rick Stapenhurst, Niall Johnston (Ed.): Parliaments as Peacebuilders in Conflict-Affected Countries (Washington, D.C: The World Bank Institute, May 2008)
17- ParlAmericas (2020). Guide on Green Parliaments: Actions to Promote Sustainable Practices within Parliaments.
18- Parliament's Role in Implementing the Sustainable Development Goals, An adapted version for the Americas and the Caribbean, ParlAmericas and UNDP, October 2019
19- Peter L. Lindseth, The Paradox of Parliamentary Supremacy: Delegation, Democracy, and Dictatorship in Germany and France, 1920s-1950s (Yale Law Journal, Issue 7, Vol. 113, 2004).
20- Remy Kinna, Measuring & Accelerating Progress on SDG 6 – Overview & Practical Actions for Countries, including on transboundary water cooperation, Inter-Parliamentary Union Science for Peace School "Dealing with water scarcity: an opportunity to rebuild peace with Science", 7 December 2022
21- The Global Human Rights Implementation Agenda: The role of National Parliament, (United Kingdom, Commonwealth Secretariat, Human Right Unit, November 2018).
22- United Nations (2021). Strategy for Sustainability Management in the United Nations System 2020-2030. Phase II: Towards leadership in environmental and social sustainability.
23- unsceb.org/sites/default/files/2022-03/CEB.2021.2.Add_.1-Strategy for Sustainability Management in the United Nations. Phase II.pdf
24- William W. van Alstyne, Implied Powers, (Society Journal, November, Vol. 24, Issue 24, 1986).

المواقع الإلكترونية:

1- الأمم المتحدة (https://www.un.org)
2- الاتحاد البرلماني الدولي (https://www.ipu.org/)
3- البرلمان العالمي للمناخ (https://www.climateparl.net)
4- المجلس العالمي للتسامح والسلام (https://gctpnews.org)
5- منظمة اليونسكو (https://www.unesco.org/en)
6- اليوم العالمي للعلوم من أجل السلام والتنمية (https://www.unesco.org/en/days/science-peace-development)
7- مدارس العلوم من أجل السلام التابعة للاتحاد البرلماني الدولي،
8- IPU Science for Peace, Parliamentary Meeting, "Water security and insecurity: Rebuilding peaceful coexistence with science", September 11-13, 2023, (https://www.icisequynhon.com/conferences/2023/IPU-science-for-peace/index.html)